

# وثيقة مشتركة حول العلاقة الثنائية وآفاقها

Wikipedia  
XQ RUE

بعد مرحلة من اللغوات المنتظمة بين مسؤولين من حركة "الاختيار الثوري" ومنظمة "إلى الامام" التي ابتدأت في شهر سبتمبر 1982 (قبل هذا التاريخ لم تكن هناك علاقة سياسية ثنائية بين التنظيمين منذ نشأتها) آرتأى الطرفين تسجيل خلاصات هذه اللغوات لأجل ضبط العلاقة الثنائية وتدقيق مضمونها. وهو موضوع هذه الوثيقة.

## 1- إطار العلاقة الثنائية

إن الأزمة الخطيرة التي تشهدها بلادنا، وبما هي منها شعبنا في كافة المستويات، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتطورات الهامة التي نعرفها خاصة منذ انتفاضة 1981 المجيدة، وما ترتب عنها من فرز وتوضيح في طبيعة الصراع الطبقي القائم وقواه الأساسية، إن كل هذا قد حتم على منظمة "إلى الامام" وحركة "الاختيار الثوري" إمامة علاقة ثنائية فيما بينهما، وعيا منها بطبيعة العدو المشترك، الامبريالية وحليفها الرجعية المغربية، وبإدراك تام للتمايزات أو الخلافات بين التنظيمين، الناتجة عن مسارهما التاريخي الخاص، واختيارات ومواقف كل منهما على المستويات المذهبية والسياسية. ولقد أقيمت العلاقة فعلا في ضوء تطورات ما بعد الانتفاضة، وسجلت لنفسها الاطار والاهداف الآتية:

- 1- التعارف وتهمية التعارف بين الطرفين من خلال الاطلاع المفصل على تجربتيهما واختياراتهما الايديولوجية ومواقفيهما المدققة بالنسبة للقضايا السياسية الأساسية المطروحة في الساحة.
- 2- تسجيل نقاط اللغاء في الاختيارات والمواقف المذكورة،

والعمل على تهيئتها وتطويرها، من جهة ، ومن جهة ثانية عمل نقاط الخلاف و الاحاطة بحقيباتها الموضوعية او مواصلة وتعميق النقاش بحددها وبحث مدى إمكانية تجاوزها، أو على الأقل توضيح طبيعة العراقيل الموضوعية او الفئات الثابتة التي تحول دون إمكانية التجاوز هذه.

3. وكخلاصة ونتيجة لهذا النهج، بحث إمكانات ومجالات العمل المشترك والاتفاق حول اقتراحات عملية بحددها.

ضمن هذا الاطار العام، وسعيًا وراء تحقيق هذه الاهداف، تم تنظيم لقاءات دورية بين مسؤولي التنظيم، مع الاتفاق منذ أول وهلة على اسلوب الموضوع والراحة المطلقة في تناول كل القضايا، من جهة ومن جهة ثانية، العمل باستمرار على الجمع ما بين النقاش النظري والسياسي والقضايا العملية، وتخليص وقت لكل جانب من الجانبين مع محاولة تفادي تغليب أحدهما على الآخر. وفيما يلي جرد مركز لأهم نتائج هذه اللقاءات، علما بأن هذا الجرد لا يغني عن محاضر الجلسات التي قد يستفيد منها الطرفان لصياغة خلاصات النقاشات النظرية والسياسية بشئ من التقليل، وتهيئتها داخليا على تنظيميها.

ب- خلاصات النقاش النظري والسياسي.

①- يتبنى الطرفين الاشتراكية العلمية كعقيدة ومذهب. واذ يختلفان أو يمتازان في مضمون التحليل النظري بالنسبة لهذه المسألة أو تلك، أو في شكل التعبير عنها وصياغتها ونقائها، فإنهما يلتقيان حول منطلقات نظرية أساسية:

- الاشتراكية العلمية نظرية كونية، تأخذ مظهرها المجرس من خلال خصوصيات الواقع العملي الملموس.
- اعتماد التحليل العلمي بتطبيق مناهجه (المادية الجدلية

التحليل المادي للتاريخ، مضمين الاشتراكية العلمية... الخ) على الواقع العيني الملموس.

□ لا مجال للاشراكيات، والاشراكيات بدافع من الجهود العقائدية او باسم الخصوصيات (القضاياالديموقراطية، الاشتراكية العربية، والأفريقية) و"الاسلامية" وغيرها) بل هناك اختيار اشتراكي علمي واحد، يعتمد نظرية الطبقة العاملة كرسيد ومكسب للانسانية جمعاء، ويفتني بترت شعبنا وقيمها الايجابية الأساسية.

ومع تسجيل هذا الاتفاق في الاختيار الايديولوجي العام والمنطلقات النظرية، تجدر الإشارة إلى أن التمايزات والاختلافات قد تبرز على مستوى صياغة المهون المحدد لنظرية التغيير الجدي والبناء الاشتراكي في المغرب، أي بالنسبة لعملية تطبيق مضمين النظرية الثورية الكونية على واقع بلادنا وشعبنا وصياغة مضمونها، وبالتالي أشكالها وتعبيرها ومسطحاتها.

وعد هذا المسكوى بالفضل يبقى النقاش والجدل مفتوحا بين الطرفين - كجزء من النقاش الايديولوجي الذي يفرض نفسه في الساعة ككل - بأفاق الاحاطة الشاملة بالاشكالات النظرية المطروحة، وإخضاعها لمحد الواقع العيني والممارسة الفعلية، وأمنحان وفرز العائب والمخاطب منها على ضوء تلك الممارسة وهذا الواقع.

② بززت عدة تقاطعات ونقاط اللقاء في مواقف الطرفين وكأليلها السياسية:

- التحليل العام لطبيعة الهياكل الاقتصادية الاجتماعية القائمة، وبخاصة تحليل طبيعة الحكم وطبقته، رغم التمايز أو التفاوت في التفاصيل والمسطحات.

□ التحليل العام لطبيعة المرحلة، والاتفاق على أن مهام

الحرر الوطني من الهيمنة الأجنبية بمختلف أشكالها العسكرية والافتكارية والسياسية والثقافية (لا زالت قائمة ، وأن هذه المهام متداخلة ومرتبطة عضويًا بالصراع الطبقي ضد الطبقة السائدة حليفة الامبريالية . ومن ثم الاتفاق على أن استراتيجية الثورة الوطنية الديموقراطية بأناقها الاشتراكية ، هي استراتيجية المرحلة ، ومع التأكيد على التداخل والترابط الجلاي بين مهام الحر الوطني من جهة والبناء الاشتراكي من جهة ثانية ، إذ لا مجال لتجزعتها باسم "المرحلة".

□ الموقف من "الاجماع" كتحالف فوقي بين الطبقة السائدة وسراخج البورجوازية المتوسطة والغيرة الرارتمت في أحضانها افتكاديا وسياسيا ، وبالتالي الموقف من الخط السياسي الاغرافي الذي عبر ويعبر عن هذا التحالف في شكل اطروحات إصلاحية ذيلية ، تنظر وتبرر سياسة النظام من مواقع "الوطنية" والثورية" وباسمها.

□ الموقف مما سمي بالسلسل الديموقراطي والمؤسسات المزيفة التي أقامها ، والتي لا تعدو أن تكون مجرد مؤسسات ديلية تابعة للدولة ومكملة لها ، وواجهة شكلية لتبرير الحكم المطلق والتغطية عن حقيقته ، خاصة تجاه الرأي العام الأجنبي.

□ الاتفاق حول المحاور الأساسية في النقال الوطني الديموقراطي الحقيقي بالنسبة للمرحلة الراهنة ، مجسدة فيما يلي :

1- النقال من أجل إجلاء القواعد العسكرية الأمريكية ،

وجلاء عد القوات الأجنبية من قرابنا الوطني ، والنقال ضد الهيمنة الامبريالية بمختلف أشكالها العسكرية والافتكارية والسياسية والثقافية .

2- النقال من أجل الدفاع عن القوات اليومية للجماهير

النقال

المواطنة

المنشور

المسحوفة ، وحفظ شروط العيثر الكريم ومستلزماته الأساسية من شغل وصحة وتعليم ، وانتزاع أقصى المكاسب الممكنة على هذا الصعيد .

### 3- النضال من أجل فرض وإقرار الحريات الديمقراطية الفردية

والجماعية واحترام حقوق الانسان ، وفرض إصلاحات شاملة للمعتقلين السياسيين والنقابيين ، مدنيين وعسكريين .

وإيجاد كيان المناهض لعودة التنشيط

ويعبر الطرفين عن استعدادهما للتعامل ، على أساس هذه

المعايير الأساسية ، مع أي قوة وطنية تقدمية ، والنضال من أجلها على حد الواجهات السياسية والنقابية والجمعية ... مع التأكيد على أهمية النضال السياسي والنقابي والجماهيري العام في هذه المرحلة .

□ الاتفاق على أن بناء الحزب الثوري الطبيعي القادر على توجيه

وتأطير نضال الكادحين في اتجاه تحقيق مهام الثورة الوطنية

الديمقراطية بأفاقها الاشتراكية ، لا زال يشكل مهمة مركزية

في المرحلة ، ومسؤولية ملغاة على عاتق الثوريين ، استفادة

من رصيد التجربة الفنية لنضال شعبنا وضواحه الحية ، وتلخيصها

لهفوات وأخطاء تلك التجربة .

ويعتبر الطرفين أنفسهما مجرد رافدين ضمن الروافد

الثورية الأخرى المطروح عليها مهمة البناء هذه ، كما يعتبران

أن بناء الحزب الثوري ببلادنا ليس بعملية ميكانيكية إرادية ،

وأنها لا تخلع لا للفتايل الجاهزة والنماذج المسبقة ، ولا

للتجريبية والنفوس النظرية ، بل أنها تخضع بالضرورة لمجدلية

الاختيار الأيديولوجي الواضح والصحیح <sup>(والالتفات)</sup> وامتحانه بالممارسة

الفعلية الصحيحة أيضا وسط الجماهير الكادحة الأساسية المعنية

بالتغيير - الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء - تعلماً منها

وخدمة لأهدافها الوطنية والثورية .

وإذ يتفق الطرفان حول هذا التوجه العام بالنسبة لمسألة  
الأداة الثورية، فقد يتمايزان أو يختلفان، بحكم مسار تطورهم  
التاريخي الخاص وخصوصيات كل تنظيم على حدة، بالنسبة للتطورات  
المدققة لعملية بناء الحزب الثوري وقواها الأساسية وأشكالها  
وتعبيرها. وتعيينان في نفس الوقت أن الجدول الأيديولوجي والسياسي  
في إطار العلاقة التناظرية، وبصفة علمية على مستوى الساحة،  
وكذلك مبدأ الممارسة في ساحة النقاب، هما وحدها الكفيلين  
بتطوير تلك التطورات وأمتحانها على أرضية الواقع.

هذه هي المجالات السياسية العامة التي سجلنا بعدها نقاط  
التقاطع واللقاء، مع ذكر التمايزات أو الاختلافات الموجودة. لكن  
هناك مسألة تحتل الهدارة في السياسة المغربية منذ أزيد  
من عشر سنوات، والتي سجل بعدها الطرفين اختلافات واضحة  
في الموقف المعلن، وهي مسألة الصحراء، التي اتخذ بشأنها الطرفين  
موقفين معروفين في الساحة منذ أزيد من عشر سنوات كذلك.  
وبالرغم من أن هذه المسألة لم تأخذ الحيز الكافي  
في النقاش والتهميح الذي يسمح باستيعاب كل موقف على حدة،  
وحسينياته وأبعاده الكاملة. برزت بعض التقاطعات في التحليل  
خاصة بالنسبة للربط بين البعدين الوطني والقبلي للمسألة،  
وبالتالي الانسجام في التحليل بالنسبة لسياسة الحكم المغربي وحلفائه  
بجاء هذه المسألة وانعكاساتها وتوطيناتها على مستوى النزاع القبلي  
داخليا وعلى صعيد المنطقة ككل. وكذا الانسجام في الموقف  
بجاء أخطار وأضرار الحرب المدمرة ومخاطر الشوفينية الزاحفة،  
من أي طرف أنت.

ومع هذا يبقى الاختلاف في التكتيك المرحلي لمواجهة الوضعية،  
وبالتالي الموقف السياسي العملي بالنسبة لكلا تطور من تطوراتها، والزواجة

### ج- مجالات العمل المشترك وآفاق العلاقة الثنائية .

يعتبر الطرفين أن تعميق المعارف وتبادل المعلومات ووجهات النظر، وتنظيم النقاش الايديولوجي والسياسي، عملاً مشتركاً في حد ذاته، ومدخلاً ضرورياً نحو العمل السياسي والجهادي المشترك، اذ هو الذي يسمح بتوضيح مجالات هذا العمل الممكنة بناء على التقاءات موضوعية وقناعات وأهداف مشتركة .

وبناء على النتائج الأولية لهذا النقاش - التي ركزنا خلالها الاساسية فيما سبق - وانطلاقاً من موقع الهجرة التي يتواجد فيها التنظيمين، تم حصر مجالات العمل المشترك في المرحلة الراهنة (علماً بأنها قابلة للتطور الموضوعي) على النحو الآتي :

- 1- تبادل المعلومات والاخبار المتعلقة بالاطلاع العامة في البلاد اوز المهجر، وتبادل وجهات النظر والتأييد والمواقف السياسية بالنسبة لكل قضية قومية، ومحاولة تنسيقها او التقريب فيما بينها.
- 2- اطلاع كل طرف على حدة، على الخطط العامة للطرف الثاني بالنسبة لساحة المهجر، وخاصة منها الخطط الاعلامية والرعاية وذلك لتستهدف جلب الدعم والمساندة لصالح نضال الشعب المغربي .. والعمل على جعل هذه الخطط تتقاطع او تتكامل او تتسجم أو تتوحد، وذلك حسب المستطاع والامكانية السياسية الموضوعية .

- 3- وانطلاقاً من أن النقاشات والمواقف المشتركة لا تأخذ معناها وبعدها الحقيقي الا من خلال انعكاسها على المستوى الفاعلي والجهادي عن طريق الممارسة العملية، امنحن الطرفين إمكانية العمل الجهادي المشترك في ساحة المهجر، ونعم الاتفاق على تركيز الجهود للعمل على إقامة علاقة التنسيق والتكامل والعمل

الوحدوي في القطاعين الهاملي والطلاحي ، مع ما يقتضيه ذلك من إزاحة  
 وتبني لأية حلقية أو تعصب حزبي أو حسابات ضيقة .  
 واذ يتفق الطرفين حول ضرورة والزامية احترام استقلالية الجمعيات  
 المالية والتيارات الطلاحية ، فإنهما يعتبران من ذات الوقت أن من  
 مسؤولية مناخيهما العمل والنقل من أجل الدفع بالهدم المشترك  
 والوحدوي الذي تفرضه الفجوة الموضوعية سواء في ساعة الهجرة  
 المالية أو بالنسبة للحركة الطلاحية ، والنقل من أجل كل صيغ  
 وتمتين مسيرتهما ورفعها إلى مستويات أعلى من الوضع في الخط  
 الجماهيري السليم والقوة التنظيمية والتوسع والتأطير الجماهيري الحقيقي .  
 ومع هذا الاتفاق العام فإن الطرفين مطالبين بتعميق الرؤية  
 حول واقع الهجرة المالية وتنظيماتها من جهة ، وواقع الحركة  
 الطلاحية في الفدرالية من جهة ثانية ، والتوجه نحو صياغة خطة  
 قطاعية واتفاقيات عملية في الهدم الجماهيري المشترك ، والاحتكام  
 لمبادئ اللاتزام والنقد والنقد الذاتي المسؤول ، من أجل اخراج  
 نكح الخطأ إلى حيز التنفيذ العملي ، وضبط تنفيذها بفعالية  
 ومسؤولية - وهذا ما هو مطروح في جدول أعمال اللقاءات المقبلة بين  
 مسؤولي التنظيمين -

وختاماً يسجل الطرفين إيجابية العلاقة الثابتة في مفاصلها الموضوعية العلمية ،  
 ويلتزمان بالعمل على تطويرها ورفعها إلى مستوى أعلى ، أتباعاً لنفس  
 المنهج السالف الذكر ، أي المرحح بين النقاش والجدول الايديولوجي  
 والسياسي من جهة ، وقضايا الممارسة العملية من جهة ثانية ،  
 وامتثال الالتزامات المشتركة من خلال الممارسة الأساسية والجماهيرية  
 والسهرة على حسن تنفيذها في كافة المستويات ، ونماشياً

مع نفس نهج الوضوح والراحة المثقف عليه منذ أول لقاء،  
والذي يفرضه الظروف الخطير الذي تعيشه بلادنا، والمسؤوليات  
الجسام الملقاة على عاتق القوى الثورية.

حركة الاختيار الثوري - منظمة إلى الامام

28 ماي 1984